

### تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة  
الشركة العامة للصوامع والتخزين  
"شركة مساهمة مصرية"

### المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

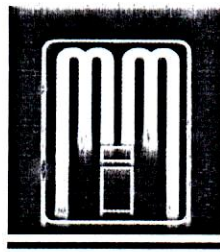
### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

### أساس إبداء إستنتاج متحفظ

(١) تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوى الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل، كذلك عدم وجود وسائل تواصل إلكتروني بين كلاً من الإدارة العامة والفروع لتسهيل نقل البيانات والمستندات.

(٢) تبين لنا إحتساب الإهلاك للأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بقيمة تقديرية بواقع ٥٠٪ من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بغرض إعداد مركز مالي عن الفترة دون مراعاة إستبعاد إهلاك الأصول التي إنتهى عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً) وكذلك عدم إحتساب إهلاك للإضافات التي تمت خلال الفترة.



**MOHAMD M. ISMAIL**  
Chartered Accountant Tax Expert

**محمد محمد إسماعيل**  
محاسب قانوني وخبير ضرائب

(٣) لم نواف بالتحليلات الخاصة بالفروع بشكل يمكن معه التحقق من صحة أرصدة أول المدة حيث أن التحليلات المرفقة بالقوائم المالية للفروع عن شهر ديسمبر فقط بأرصدة أول الشهر وليس أرصدة أول العام والحركة الخاصة بالشهر وليس حركة الفترة كاملة.

(٤) لم نواف بالمستندات المؤيدة لبعض إضافات الأصول الثابتة بإجمالي مبلغ ١٦ ٦٢٠ مليون جنيه مصري وبيانها كما يلي:

- مبلغ ٦ ٣٧٥ مليون جنيه مصري عبارة عن مبلغ ٤ ٤٩٨ مليون جنيه مصري قيمة تجهيز الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرية ومبلغ ٨٨٢ ألف جنيه مصري الصومعة المعدنية بميناء دمياط بالإضافة إلى مبلغ ٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة عدد ٣ ميزان بسكول لتشغيل الصومعتين.

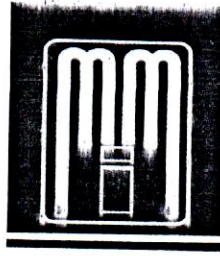
- مبلغ ١٠ ٢٤٥ مليون جنيه مصري قيمة الأعمال الإستثمارية الخاصة بعملية إنشاء نظام إطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لنفس المخازن بالإضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠.

(٥) تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ أرصدة متوقفة بإجمالي مبلغ ١ ٠٠٦ مليون جنيه مصري وبيانها كما يلي:

- مبلغ ٣٧٨ ألف جنيه مصري عبارة عن مشروع إعادة تأهيل وتطوير الصوامع (إمبابة - دمياط - رصيف ٨٤، ٨٥ بالإسكندرية - سفاجا).

- مبلغ ٥٢ ٢٠٠ جنيه مصري عبارة عن قيمة إعادة تأهيل معدات الشحن (إمبابة - دمياط - إسكندرية - سفاجا) ومنها نحو ٢٧ ألف جنيه مصري (رصيد مرحل أول المدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١) تمثل قيمة تطوير وتأهيل معدات الشحن برصيف ٨٥ بالإسكندرية وباقي المبلغ نحو ٢٥ ٢٠٠ ألف جنيه مصري تمثل قيمة إعلانات خاصة بالمشروع يجب دراسة أسباب توقف تلك الأرصدة حفاظاً على أصول الشركة.

- مبلغ ٥٧٥ ٢٨٧ جنيه مصري عبارة عن قيمة أتعاب المكتب الإستشاري لإنشاء مرافق لتخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد حيث أنه بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ تم إبرام إتفاقية قرض ممنوح من صندوق الأوبك للتنمية الدولية لصالح وزارة الإستثمار والتعاون الدولي بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع لم نواف بالمستندات اللازمة لإنفاق القرض المذكور وكذا دراسات الجودي لإنشاء تلك المرافق بميناء غرب بورسعيد.



(٦) لم نوافق بمصادقة من بنك الإستثمار القومي بقيمة إستثمارات في سندات وأوراق مالية تم إحتجازها بناء على إزام شركات القطاع العام بتجنيب نسبة ٥٪ من الأرباح الصافية عن الأعوام السابقة على صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لشراء سندات حكومية لإستخدامها في تمويل وتنفيذ الخطة العامة للدولة ولم يتم بيان كيفية إسترداد تلك المبالغ حيث إعتبرت من الإيرادات السيادية.

(٧) لم نوافق بنسخة من صحيفة الشركات للشركات المستثمر فيها بإجمالي مبلغ ١٤ ٩٤٩ مليون جنيه مصري عبارة عن مبلغ ١٤ ٨٠٩ مليون جنيه مصري قيمة إستثمار في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ومبلغ ١٣٩ ٧٣١ مليون جنيه مصري قيمة إستثمار في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير وذلك للتحقق من نسب وقيمة المساهمة.

(٨) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ علي أرصدها الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة والمتوقفة منذ عدة أعوام وتتمثل في نخالة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه مصري ، مبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه مصري ، الحسابات المدينة بمبلغ ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه مصري يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علماً بأنه تم إقفال حسابات المطاحن الخاصة بها ومبلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنيه مصري يظهر ضمن حساب العملاء وذلك عن منظومة الأقماح الحرة والذي ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التي تمت بين الشركة وممثلي تلك المطاحن الأمر الذي يعنى عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى.

(٩) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبند رقم (٢٣) فقرة (أ) حيث أنه تم تقييم العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالأسعار المعلنة في ٣٠ يونية ٢٠٢١، لذلك نوصي بضرورة إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ المركز المالي وإجراء التسويات المالية اللازمة.

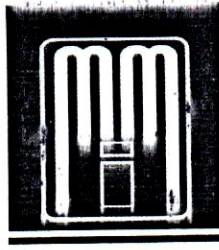
(١٠) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم إحتساب ضرائب داخلية على أساس الربح المحاسبي تقديرياً بنسبة ٢٢,٥٪ كما لم يتم إحتساب ضرائب مؤجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لذلك نوصي بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

### الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

### مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

(١) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من (٣٨) حتى (٤٤) فيما يتعلق بأرقام المقارنة.



(٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (ب) بعدم الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم.

(٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية فقرة (٢٠) بند (ب) والخاص بعرض قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية حيث أنه لم يتم عرض قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مقارنة مع قوائم الدخل عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.

(٤) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة والفروع بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.

(٥) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمسك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.

(٦) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لأية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في : ٣٠ مايو ٢٠٢٢

مراقب الحسابات  
محمد محمد إسماعيل

